

قرار رقم (٢٨٧) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١١

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
بالعاملين بشركة المعمورة للاسكان والتعمير

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٣ بتسجيل صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المعمورة للاسكان والتعمير برقم (٢٢١).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.

وعلى محضر إجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٤/١١/٢٠٠٩ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي.

وعلى محضر إجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥)

لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١/٤ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

على مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة

٢٠١١/٤.

قرر



٧٦ مائة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص الفقرة الأولى من المادة (١) من الباب الأول (بيانات عامة)

والمادة (٥) من الباب الثانى (الإشتراكات وشروط العضوية) ويند (تعريف أجر الإشتراك" /أ) من المادة (٤٨) من الباب التاسع (أحكام عامة) النصوص التالية:-
الباب الأول : (بيانات عامة)

مادة (١) :

- إسم الصندوق : صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المعمورة للتعمير والتنمية السياحية.

الباب الثانى : (الإشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٥) :

١- إشتراك شهري بواقع ٣% من أجر الإشتراك الوارد بالمادة (٤٨).
٢- ١٠٠ ألف جنيه سنوياً من الحوافز المستحقة للأعضاء ويجب ألا تقل الحوافز والموارد الأخرى بخلاف عائد الإستثمار عن نسبة ٢١% من أجر الإشتراك الوارد بالمادة (٤٨).

٣- وفى جميع الأحوال يجب ألا يقل الحد الأدنى للبند (١ ، ٢) عن ١.٢ شهر من ذات الأجر سنوياً وفى حالة عدم تحصيله يخصم من المرتب الأساسى للعضو ويقدم العضو إقراراً منه بقبول خصم الإشتراك من مرتبه.
٤- إشتراك المعار أو الحاصل على أجازة بدون مرتب ١.٢ شهر من أجر الإشتراك الوارد بالمادة (٤٨) تسدد مقدماً.

الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (٤٨) : (فى أحكام هذا النظام يقصد بـ)

- تعريف أجر الإشتراك :

(أ) بالنسبة للعاملين الدائمين :

هو الأجر الأساسى فى ١/١/٢٠٠٩ متضمناً العلاوات الخاصة التى تم إقرارها خلال السنوات (١٩٨٧ - ٢٠٠٣) فقط ومضافاً إليه البدلات الثابتة "بدل التمثيل - بدل طبيعة العمل - بدل التفرغ" ويثبت هذا الأجر بقيمته فى ذلك التاريخ ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أى كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة إكتوارية بفحص المركز المالى للصندوق وإعتمادها من الهيئة.



٦٠٧٦ ثانياً : إضافة بند جديد برقم (٤) للمادة (٣) من الباب الثانى (الإشتراكات وشروط العضوية)

ومادة جديدة برقم (٩ مكرر) للباب الثالث (المزايا) نصهما كالتالى:-

ثانياً : إضافة بند جديد برقم (٤) للمادة (٣) من الباب الثانى (الإشتراكات وشروط العضوية)

ومادة جديدة برقم (٩ مكرر) للباب الثالث (المزايا) نصهما كالتالى:-

الباب الثانى : (الإشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٣) : يشترط فى العضو ما يلى :-

(٤) الحد الأقصى لسن الإنضمام للإعضاء الجدد (٣٠) عاماً ويجوز قبول أعضاء جدد

يزيد عمرهم عن هذا السن بشرط سدادهم لرسوم عضوية طبقاً للجدول التالى:-

السن عند الإنضمام بالسنوات	رسم العضوية لكل جنيه واحد من أجر الإشتراك الشهرى	السن عند الإنضمام بالسنوات	رسم العضوية لكل جنيه واحد من أجر الإشتراك الشهرى
٣١	٠.٤٨	٤٦	٨.٨٥
٣٢	١.٠٨	٤٧	٩.١٣
٣٣	١.٧٠	٤٨	٩.٣٣
٣٤	٢.٣٢	٤٩	٩.٤٤
٣٥	٢.٩٥	٥٠	٩.٤٥
٣٦	٣.٥٨	٥١	٩.٣٤
٣٧	٤.٢١	٥٢	٩.١١
٣٨	٤.٨٣	٥٣	٨.٧٤
٣٩	٥.٤٤	٥٤	٨.٢٠
٤٠	٦.٠٣	٥٥	٧.٤٧
٤١	٦.٦٠	٥٦	٦.٥٤
٤٢	٧.١٤	٥٧	٥.٣٦
٤٣	٧.٦٤	٥٨	٣.٩١
٤٤	٨.١٠	٥٩	٢.١٤
٤٥	٨.٥٠		

- فى حساب السن عند الإنضمام بغرض حساب رسم العضوية يجبر كسر السنه الى
سنه كاملة.



٤٦٠٧٦

- يجوز تقسيط الرسم الإضافى بعائد استثمار لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية ولمدة لا تزيد عن سنة.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٩ مكرر) :

فى حالات الخروج الجماعى أياً كان سببه وعلى سبيل المثال المعاش المبكر أو الإنسحابات أو الإستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحى :-
يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة.

مادة (٢) : يسرى هذا التعديل إعتباراً من ٢٠٠٩/١٠/١ .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

د. عادل منير
رئيس الهيئة
مكتب رئيس الهيئة
٤٦٠٧٦

